مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

بعد مرور سنة على تشكيلها.. تقييم أداء حكومة السوداني على صعيد العلاقات العراقية الدولية

أ. م. د. مروان سالم العلي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

بعد مرور سنة على تشكيلها
تقييم أداء حكومة السوداني على صعيد العلاقات العراقية الدولية

أ. م. د. مروان سالم العلي*

واحدةً من أهم أسباب الفشل في التجربة السياسية العراقية بعد عام2003 هو ملف (العلاقات الخارجية، لأنها خضعت لمعادلتين (سيئتين). الأولى هي الخيار الأميركي في أن يكون العراق جزءاً من المشروع الأَميركي في المنطقة والعالم، والثانية هي فشل المنظومة الدبلوماسية بشكلٍ عام نتيجة اختيار دبلوماسييها الكبار بمعايير غير صحيحة.

ومع مرور قُرابة السنة على تشكيل حكومة محمد شياع السوداني التي ولدت بعد عام من أزمة سياسية مُستعصية، تُسارع الكابينة الحالية خطواتها نحو مسار جديد في الدبلوماسية العراقية. منذ ولادتها، عملت حكومة السوداني على تبني وانتهاج سياسة الانفتاح الخارجي للعراق تجاه الدول الإقليمية والعالمية بهدف كسب التأييد الدولي للحكومة الجديدة.

تأخذ بوصلة حكومة السوداني طريقها بتوجيهات للاهتداء إلى علاقات طبيعية مع المحيطين الإقليمي والدولي، وفق خطوات تتسم بالبطء، بحسب مُراقبين على إطلاع بالمشهد العراقي، يشكل الملف الخارجي للدولة العراقية ما بعد 2003، واحداً من أهم الموضوعات المثيرة للجدل والتنازع بين مُختلف القوى السياسية، مما دفع البلاد لأَن تكون أحياناً في عزلة عن مُحيطها العربي والخليجي لأَكثر من (12) عاماً.

منذُ استلامه لمهام منصبه، أجرى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني زيارات مكوكية، إلى دول عديدة اقليمية وعالمية، زيارات تهدف لتوطيد علاقات العراق الخارجية بكل استقلالية بما يخدم مصالحه، فالرئيس شياع السوداني يهتم خلال زياراتهُ لجميع الدول، بملفات كثيرة يأتي في مقدمتها الأمن والاقتصاد، بما يتماشى مع التحديات التي يواجهها بلدهُ، وهذا ما تم توضيحهُ وفق التقسيم الآتي:

* أستاذ جامعي في كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل، مُختص في الشؤون الاستراتيجية.

تتبني حكومة السوداني سياسة الانفتاح الخارجي ومبدأ التوازن في العلاقات الخارجية

ذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في12/12/2022 في بيان أن السوداني أشار إلى أن «العراق اعتمد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، لتعزيز استقراره وتحقيق مصالح شعبه وأمن المنطقة»، وعلى ما يبدو، يحاول السوداني تجاوز إخفاقات الماضي واستثمار نجاحه في سبيل تعزيز مكانة البلاد الدولية، ضمن المحيط الإقليمي وداخل المجتمع الدولي أيضاً. فعلاقات العراق الخارجية دائماً ما بنيت بطريقة غير منطقية، إذ تتعامل الدول بكعب عالٍ مع العراق، ويريد السوداني استبدال هذه الطريقة وفق مبدأ حسنُ الجوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة».

على هذا الأساس، تأتي زياراتهُ الخارجية في مسعى منهُ لخلق بيئة ناجحة لجذب دول وشركات عملاقة في المجالات التي فشلت الحكومات العراقية السابقة في تحقيق تقدم واضح بها، وهو ما ضاعف المشكلات والأزمات التي تعانيها البلاد. عبر اتباع أسلوب الدبلوماسية الهادئة من أجل تحقيق تقدم في الملفات التي لم يكن قد تحقق فيها تقدم، لاسيما الطاقة والغاز الطبيعي والغاز المصاحب والكهرباء. وجلب شركات الاستثمار وتطوير قدرات الدولة العراقية على كافة الأصعدة، في مسعى للخروج من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الذي يعتمد تنوع مصادر الدخل.

محاولة السوداني تبني انفتاح بالعلاقات السياسية ببُعد اقتصادي واستثماري لجذب المُستثمرين للبلاد

وتتجلى السياسة الخارجية العراقية أبعاد اقتصادية، إذ يحاول السوداني تبني سياسة انفتاح في العلاقات السياسية ببُعد اقتصادي واستثماري بهدف جذب المستثمرين إلى البلاد وتحريك عجلة الاقتصاد العراقي نحو الأمام. بعد أن افتقرت حكومات ما بعد2003 إلى سياسة قوية من الدبلوماسية الاقتصادية اللازمة لتحسين علاقاتها الدولية، بالتالي تحسين ظروفها المحلية. لكن نستطيع القول إن الحكومة السابقة برئاسة الكاظمي، رغم اخفاقها في بعض الاستحقاقات الداخلية المطلوبة أو معظمها، إلا أنها سجلت بصمة واضحة في مجال السياسة الخارجية، وعلى مستويين رئيسيين، الأول، هو الحضور الملموس في مختلف المحافل الدولية، وتوسيع آفاق العلاقات بقوى إقليمية ودولية متعددة. والثاني، تطويق المشكلات والأزمات والخلافات بين أطراف مُتخاصمة، عبر استكمال تهيئة الأجواء والظروف المناسبة التي بدأت في حكومة السيد عادل عبدالمهدي لحوارات بناءة، كما حصل بين إيران والسعودية، فضلاً عن المساهمة في نزع فتيل جملة من أزمات المنطقة، أو التخفيف من حدتها وتطويقها عند حدود مُعينة.

لذا فإن رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، أدرك ذلك جيداً وبدأ يجري سلسلة من الرسائل والإشارات واللقاءات مع ساسة ودبلوماسيين عرب وأجانب من دول مُختلفة، انطوت على توجهات إيجابية لتحقيق مزيد من الانفتاح في علاقات العراق بجيرانهُ ومُحيطه الإقليمي والفضاء الدولي بما يُعزز مكانتهُ، ويُكرس سيادتهُ ويوسع مصالحهُ، فضلاً عن جعلهُ نقطة التقاء وساحة للتفاهم والحوار بين الأفرقاء..

تتمثل النقطة الجوهرية في ضرورة استثمار أجواء الدعم والتأييد الإقليمي والدولي الواسع للحكومة الجديدة في تحقيق جملة أمور، أهمها تعزيز الأوضاع الاقتصادية للبلاد وتحسينها، والعمل على مُعالجة الملفات والقضايا العالقة، ويفترض أن يُشكل الاقتصاد محوراً ومُرتكزاً أساسياً في رسم سياسات العراق الخارجية، وعلى حكومة السوداني الفصل والتمييز قدر الإمكان بين الاستحقاقات والحسابات الاقتصادية من جهةٍ، وبين مشاريع وأجندات التطبيع السياسية التي تتخذ من الاقتصاد بوابة لها من جهةٍ أخرى. ولكي يستطيع العراق ضمان انسيابية علاقتهُ الإقليمية والدولية التي

تصب بمصلحة اقتصادهُ لا بُد لهُ من تهيئة كوادرهُ التي تكون في موقع التعامُل مع دول العالم، ولا سيما الكوادر العاملة في وزارة الخارجية والملحقيات العامِلة في الخارج وتعزيز فكرهم الاقتصادي وأَنَّ يضعوا الاقتصاد العراقي أَولاً في حساباتهم، وتعزيز صورة إِيجابية للعراق لأَهميتها البالغة في لفت انتباه المستثمرين الدوليين، وإِضفاء نوع مِن المصداقية لبناء شراكة استراتيجية طويلة الأَمد وواضِحة المعالم والأَهداف. فالفرصة مواتية لحكومة السوداني لتعزيز المسارات الصائبة وتصحيح المسارات الخاطئة، ليس فقط على صعيد الملفات الداخلية الأَمنية والخدمية والمالية فحسب، ولكن ايضاً على صعيد الملفات الخارجية، التي لا تبتعد في كثيراً من محطاتها ومُنعطفاتها عن الملفات الداخلية. ومن هُنا، فإن الضرورة تُحتم أن تكون هُناك وحدة في القرارات المتعلقة بسياسة البلاد الخارجية، وأن تكون السيادة خطاً أَحمراً في حسابات المنظومة السياسية مُجتمعة. ورُبما يكون السبيل الأَفضل لتطوير علاقات البِلاد الخارجية هو الابتعاد عن سياسية المحاور والأقطاب التي انتهجتها الحكومات السابِقة، وعدم معاداة أَي جهة من أجل عدم إلحاق الضرر بالبلاد، خاصة أن تجارب الدولة الحديثة لا تزال فتية وتحتاج إِلى دعم كبير من قبل الجميع.

العلاقات العراقية– الأمريكية

لا يُحسد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الذي يجد نفسه محاصراً بين مطرقة الجُغرافيا السياسية وسندان أهداف حُلفائه المحليين على موقفهُ. كان من المتوقع أن يضغط الإطار التنسيقي، وهو ائتلاف من الأحزاب التي سهلت وصول السوداني إِلى منصبه الحالي، من أجل إعادة تقييم علاقات العراق مع الولايات المتحدة. لأن فشل السوداني في تقليص نفوذ واشنطن قد يكلفه الدعم السياسي الذي يحتاج إِليه. في المقابل، فإن متابعة المواجهة مع الولايات المتحدة قد ترتب عواقب اقتصادية وأمنية بعيدة المدى يمكن أَن تُزعزع الاستقرار الهش الذي يتمتع به العراق حالياً. ونتيجة لذلك، ظل الوضع السياسي الراهن على حالهُ إِلى حدٍ كبير منذُ أن شكل السوداني حكومته في أكتوبر/تشرين الأول2022.على الرغم من الدور المحدود للجيش الأميركي، يواصل البعض في الإِطار التنسيقي النظر إِلى وجود الولايات المتحدة على أنه تهديد لسيادة العراق ويريدون انهاء نفوذها في بغداد. واوضح السوداني في يناير/كانون الثاني2023 أنه يدعم استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق وليس لديه جدول زمني لأي انسحاب أميركي، مؤكداً أهميتها في مُكافحة تنظيم «داعش. وقال السوداني في مُقابلة «لا أرى أنه من المستحيل أن يكون العراق على

علاقة جيدة مع إيران والولايات المتحدة»، في إشارة إلى الرغبة في مُتابعة العلاقات المتوازنة مع طهران وواشنطن. إذ يتجه السوداني إلى بناء علاقات عراقية متوازنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، الدولتين الأَكثر نفوذاً وتأثيراً في مسارات السياسة العِراقية. لكن السوداني يسعى لبناء علاقات تحالُف مع الولايات المتحدة كتلك التي بين الأخيرة ودول أخرى مثل السعودية وغيرها من الدول المنتجة للنفط والغاز في الخليج، وتحدث عنها في مُقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، نشرتها الأَحد 15 يناير/ كانون الثاني2023. وظهرت معالم مسار جديد في العلاقات العراقية– الأمريكية في ظل حكومة السوداني، حيث يتم التركيز على البناء المؤسسي للعلاقات ونقل العلاقات نحو الفضاء التنموي الشامل. بعد أن احتلت العلاقات الأمنية الـ (20) عاماً حيز العلاقات بين البلدين. بعد أن أخذ السوداني يُركز على تحقيق برنامج الحكومة التنموي الشامل والذي يرتكز على تقوية الاقتصاد العراقي، ولذلك بدأت خطوات الحكومة العراقية بالعمل على حوارات مفتوحة مع جميع شُركاء العراق، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. والتي تركزت في الاتصال الهاتفي الذي عقد بين رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والرئيس الأميركي جو بايدن. وذلك بهدف تعزيز اقتصاد العراق وتحقيقه قوة وقدرة على تحمل التزاماته تجاه المواطنين والدولة. ويأتي ذلك في إطار دور العراق في مجالات الطاقة والنقل والتجارة وغيره من المجالات التنموية. وسط الضغط المتزايد على السوداني، تبدو السفيرة الأميركية رومانسكي نشطة وكثيرة الظهور مقارنةً ببعض أسلافها من السفراء الأمريكيين في العراق، يظهر نشاط واضح، بشكل خاص في الآونة الأَخيرة. وفي حين أَن مُعظم اجتماعاتها ذات طبيعة سياسية بشكلٍ واضح، فقد ركزت أيضاً بشكلٍ كبير على تعزيز الأعمال التجارية الأميركية في العراق، وأثار هذا النشاط قلقاً كبيراً من المعلقين السياسيين الداعمين لأطراف الإطار التنسيقي.

وعلى الرغم من المناورات السياسية الداخلية والمواقف الجيوسياسية لإيران، فمن غير المرجح أن تسعى حكومة السوداني بجدية للانفصال عن الولايات المتحدة. وكما قال الباحث السياسي العراقي منقذ داغر لأمواج. ميديا: «جميع القوى السياسية في العراق تدرك أن إنهاء العلاقات الأَمنية مع واشنطن سيكون لهُ تداعيات خطيرة على الأمن القومي، وليس فقط على المصالح الأميركية» وأكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، في22 سبتمبر/أيلول2023، على أهمية تطوير العلاقات بين العراق وأمريكا في شتى المجالات وألا تقتصر على الجانب الأمني فقط.

جاء ذلك في مُقابلة للسوداني أَجرتها معهُ محطة "CNN"الأَمريكية تطرق إلى الملف الأَمني، حيثُ قال رئيس مجلس الوزراء العراقي إن علاقة بلادهُ مع الولايات المتحدة يجب أن تتطور إلى ما هو أبعد من القضايا الأمنية. وأضاف أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي «بحاجة إلى تفعيل بين البلدين خصوصاً أن هناك رغبة جادة بتطوير هذه العلاقة مُستدركاً القول إلى أن هناك حاجة إلى تفعيل الملفات والمجالات الأخرى، وهي مُهمة اليوم. العراق بلد يمتلك موارد اقتصادية كبيرة وهو بلد مؤثر في سوق الطاقة وهُناك فرص كثيرة مُمكن أن تكون مجالات لعمل الشركات الأمريكية في مُختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والعمرانية في العراق. وفيما يتعلق بالجانب الأمني والتدخل الأمريكي في البلاد، قال رئيس الوزراء العراقي إن «ما يهمنا هو الوضع الأمني وعلاقتنا مع التحالُف الدولي في العراق. وأضاف السوداني: «اليوم العراق لا يحتاج إلى قوات قتالية سواءً كانت من الولايات المتحدة أو من باقي دول التحالُف الدولي. اليوم، القوات الأمنية العراقية وصلت إلى مرحلة مُتقدمة من الجاهزية والإمكانية والمقدرة على المحافظة على استقرار الأمن وتعقب خلايا داعش التي تُمثل مجاميع تُطارد في الصحاري والجبال والكهوف وليس لها أي مكان ولا تُهدد كيان الدولة»، على حد تعبيره. وفي29 كانون الأول/ديسمبر2022، كشفت القيادة المركزية الأمريكية حصيلة عملياتها ضد عصابات تنظيم داعش الإرهابية في سوريا والعراق خلال عام2022، مؤكدةً أنها نفذت مع القوات الشريكة لها مئات العمليات ضد التنظيم في سوريا والعراق. وأَدت هذه العمليات إلى تدهور التنظيم وإخراج كادر من كِبار القادة من ساحة المعركة، ليشمل أمير داعش وعشرات القادة الإقليميين، بالإضافة إلى مئات المقاتلين. وكانت هذه العمليات جزءً من مهمة تقويض قدرة الجماعة الإرهابية على توجيه وإلهام الهجمات المزعزعة للاستقرار في المنطقة والعالم، شاملة الأراضي الأمريكية، وقد أُجريت هذه العمليات تحت سلطة قائد القيادة المركزية الأَمريكية، وتحت قيادة قائد قوة المهام المشتركة– عملية العزم الصلب، بشراكة فعالة من قوات الأمن العراقية التي تلعب دوراً حاسماً في ضمان الهزيمة الدائمة لداعش.وعلى الرغم مما تقدم، إلا أن مصادر في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العرقي أشارت إلى أن واشطن ما زالت مترددة في اتخاذ قرار بشأن استقبال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني. وأوضحت المصادر أن مكتب السوداني لم يتلق رداً بالقبول أو الرفض من واشنطن حول طلب زيارة السوداني لواشنطن لمناقشة ملفات مهمة تخص الوضع الداخلي في العراق. وأشارت إلى أن واشنطن كانت طرفاً فعالاً في تنصيب السوداني، وفقاً لمعادلة التوافق بين الولايات المتحدة وإيران، وأوضحت أن الجانب الأمريكي وافق على تنصيب السوداني

رئيساً للحكومة العراقية مقابل إنجاز مطالب ملحة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ومنها:

1. تحقيق إنجاز ملموس في مجال مُكافحة الفساد والكشف عن رؤوس الفساد الكبيرة وتقديم قائمة بأسمائهم إلى الجانب الأَمريكي لغرض مُلاحقتهم وتجفيف أَموالهم.
2. مُراقبة حركة المال العراقي وعدم السماح بتهريب العُملات الأجنبية إلى الخارج.

وقالت المصادر ذاتها إن السوداني لم يحقق إنجازاً ملموساً في المجالات التي ترغب واشنطن في حسمها، باستثناء مُلاحقة عدد من الفاسدين الصغار والقبض عليهم، وهؤلاء ليسوا سوى أذرع لقادة الأحزاب الذين يشكلون مافيا الفساد الخطيرة التي تسعى واشنطن إلى تفكيكها، وكانت الرقابة الأمريكية على حركة المال العراقي سبباً في ارتفاع سعر الدولار أمام الدينار العراقي، مما تسبب في أزمة عميقة بين الشارع العراقي وحكومة السوداني. ومن المهم لحكومة السوداني تجنُب أَي توتر في العلاقات مع واشنطن، حتى لا يُقدم الاحتياطي الفيدرالي الأَمريكي، القادر على فرض وصاية على الأموال العراقية، على اتخاذ عقوبات تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العراق حالياً، وخاصةً مع تراجع أسعار صرف الدينار العراقي مُقابل الدولار الأمريكي. كما أن العراق لا يزال بحاجة إلى إعادة تأهيل قواتهُ الأمنية وتدريبها على أيدي مُستشارين أَمريكيين، وتوريد المزيد من الأسلحة والذخائر والمعدات القتالية الأمريكية.

العلاقات العراقية– الروسية

تمتد العلاقات العراقية– الروسية لعقود طويلة والأخيرة كان لها موقفاً ايجابياً في دعم بغداد بعد احداث حزيران2014 من خلال تسريع وتيرة ايصال التجهيزات العسكرية ومنها الطائرات المقاتلة. ولتوطيد تلك العلاقات وصل رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني إلى العاصمة الروسية موسكو في زيارة رسمية في10/10/2023. وتناولت زيارة السوداني إلى روسيا، قضايا هامة تخص السلم العالمي وملف الطاقة، وأكدت موسكو دعمها لاستقرار العراق ومشروع طريق التنمية. وخلال الزيارة تم إجراء مباحثات روسية–عراقية، لمناقشة ملفات سياسية وأمنية واقتصادية، وبحث العلاقات الثنائية بين البلدين. وأكد المستشار السياسي لرئيس الوزراء فادي الشمري أن «لقاء القمة بين الرئيسين تضمن مجموعة قضايا استراتيجية تخص السلم العالمي وملف الطاقة والتزام العراق بتسوية الديون والالتزامات المالية المتعلقة نظراً لتأثيرها على تصنيف العراق الائتماني». وأشار الشمري، إلى أن «الرئيس بوتين عبر عن تطلعه لمناقشة الأمن في منطقة الشرق الأوسط وملفات الأمن التي تُعزز الأمن الداخلي العراقي، وأكدت موسكو دعمها لمشروع طريق التنمية الذي يربط موانئ الشرق الأوسط بتركيا وأوروبا عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية والبنية التحتية للطاقة،

ودعم تنويع اقتصاد العراق لتقليل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي. واثناء الزيارة تم مناقشة ملفات النفط والغاز، إذ يعد التعاون في هذا القطاع أحد أهم محاور الشراكة الاقتصادية بين البلدين». لما يمثله العراق وروسيا الاتحادية كأكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، وتأثيرهما في استقرار السوق النفطي وانعكاساتهُ على الاستقرار العالمي.

فضلاً عن مناقشة التطورات الخطيرة للأحداث الجارية في فلسطين المحتلة وطالب العراق روسيا بدعوة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتحرك العاجل وإيقاف الاعتداءات المستمرة على الأراضي الفلسطينية واستهداف المدنيين فيها. وأكدت روسيا موقفها الداعم لاستقرار العراق وتعزيز بيئة الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلد، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم تعاون البلدين في تنويع اقتصاد العراق وتحقيق استدامة أكبر في المستقبل. وفي ضوء تحليل تلك الزيارة، يمكن القول إن الزيارة كان مُعداً لها قبل أكثر من شهر، وتأتي في سياق استكمال مشاريع الانفتاح العراقي على الدول المهمة، والسوداني لديه رؤية في زيارته لروسيا بشأن طريق التنمية والاستثمار، لكن لا بُد أن يكون العراق حذراً في إرسال الرسائل للولايات المتحدة. فالعراق لم يقف مع طرف بالضد من آخر في الأزمة الأوكرانية، وزيارة السوداني لموسكو بروتوكولية عادية جداً ولن تُقدم أو تؤخر شيئاً، ولا تحمل رسائل استراتيجية في كيفية التعاطي والتعامُل. ومع ذلك، يظهر من الجهةِ الأخرى أن موقف العراق الحيادي في الأزمة الاوكرانية سيُعزز من آفاق العلاقة مع روسيا، التي تعد لاعباً مُهماً في سوق الطاقة على مستوى العالم بالإضافة إلى إنه مصدر مُهم للسلاح ومنها منظومات اس 400.

العلاقات العراقية– الصينية

في ظل الوضع الهش والعلاقات المرتبكة في العراق أثناء تشكيل حكومة السوداني، حاولت حكومة السوداني التحرر من الخيار الثنائي التقليدي بين واشنطن والغرب ومعظم دول الخليج من جهة، وطهران ودمشق ولبنان ومن خلفهم موسكو من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، جاء هذا الطريق الجديد من خلال تسمية واضحة وبراقة عنوانها «مشروع طريق التنمية» والواصل على ما تُشير الدلائل إلى بكين كونها الطريق الثالث للمستقبل. فمنذُ تشكيلها عملت حكومة السوداني على تبني وانتهاج سياسة الانفتاح الخارجي للعراق تجاه الدول الإقليمية والعالمية بهدف كسب التأييد الدولي للحكومة الجديدة التي تشكلت بعد مخاض عسير وأزمة سياسية استمرت لأكثر من عام.

إذ جاءت إعادة التنظيم السياسي في العراق كردة فعل لتغير وجهات نظر العراقيين تجاه الولايات المتحدة والفضاء الجيوسياسي الأوسع، بما في ذلك الانسحاب الأمريكي الهزيل من أفغانستان والتغيرات السياسية في المنهجية السياسية الأمريكية بوصول بايدن، وفشل عملية إحياء الاتفاق النووي مع إيران، وجمود الملف السوري، ودعم أردوغان الثابت لبوتين، والهجمات الروسية المستمرة على أوكرانيا، وحركة الاقتصاد المرتبط بأسعار النفط والتضخم والاضطرابات المالية في أسعار العملة من القاهرة إلى طهران، وقضية الخوف من العقوبات الاقتصادية الصارمة. وبالنهاية والأهم تزايد الصعود الاقتصادي الصيني. وفي مسعى إلى إثبات الانفتاح الخارجي، كان رئيس مجلس الوزراء قد شارك العراق في القمة العربية الصينية التي عقدت في السعودية في9 كانون الأول/ ديسمبر2022، بمشاركة (30) دولة ومنظمة دولية، لمناقشة وبحث آفاق التعاون الاقتصادي والتنموي. وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان أن «السوداني استقبل سفير جمهورية الصين الشعبية لدى العراق (تسوي وي) في14/12/2022، وجرى خلال اللقاء التباحُث في توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين وتنميتها، في المجالات الاقتصادية والثقافية، كذلك في مجالي الطاقة والاستثمار». وبين السوداني رغبة الحكومة في توسيع آفاق التعاون الثنائي مع الصين في مختلف القطاعات». وأكد السفير الصيني مواصلة دعم العراق بمجالات عدة بينها إعادة الإعمار وتعزيز الاقتصاد، وفيما بين أن عام2023 سيكون بداية لتنفيذ نتائج الاجتماع الثنائي بين قيادتي العراق والصين. وقال السفير وي، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «العراق من الدول المهمة في العالم العربي، وحضور الرئيس الصيني للقمة العربية الصينية، هي نقطة انطلاق جديدة للتعاون مع العراق»، لافتاً إلى أن «الرئيس الصيني أشار خلال لقاءه بالسوداني، إلى أن العراق من أوائل الدول العربية التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، فيما أعرب السوداني عن الرغبة القوية في تعزيز العلاقات والتعاون بين البلدين. وأكد أن «الجانب الصيني سيواصل تقديم الدعم الثابت للعراق في الحفاظ على سيادتهُ واستقلالهُ وسلامة أراضيه وتعزيز التضامُن والتعاون ما بين الأطراف العراقية المختلفة.

مُشاركة السوداني في القمة العربية الصينية للتعاون والتنمية في الرياض 9/12/2022

وأشار الخبير الاقتصادي بلال الخليفة إلى أهمية حصول العراق على عضوية البنك الآسيوي التنموي (الذي تُعد الصين أقوى عضو فيه) عن طريق بكين، وإيداع الفائض المالي فيه بدل شراء سندات أميركية أو زيادة الاحتياط المالي من الدولار، كون البنك الآسيوي يمنح قروضاً كبيرة مقابل شروط وفوائد أقل مما يمنحهُ البنك الدولي. ويُشير الخليفة إلى أمرين آخرين مُهمين للاقتصاد العراقي من خلال بوابة الصين، وهُما تقديم طلب انضمام لدول «تكتُل البريكس» وطلب آخر لعضوية مُنظمة شنغهاي للتعاون. ولا شك أن مُشاركة العراق في القمة لها أهمية خاصة، بوصفها مناسبة لمشاركة رؤية حكومة السوداني الاقتصادية الجديدة، مع العرب والصينيين. والتي تفسح المجال للتعاون والاستثمار المشترك بين جميع الدول المشاركة في هذه القمة. تعمل رؤية الحكومة العراقية على الانفتاح الاقتصادي على الصين، كونها تتمتع بأدوات اقتصادية ومعلوماتية وتكنولوجية متقدمة، فالعراق بحاجة في الوقت الحالي للنهوض بواقعه الاقتصادي وذلك بتعزيز موقعهُ العالمي، وزيادة نموهُ الاقتصادي، من خلال التقارب مع الصين، من أجل ضمان توزيع الموارد وتوظيفها. فحكومة السوداني تسعى للاستفادة من التكنولوجيا الصينية وتوسيع العلاقات التجارية مع صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مُشيراً إلى أن العلاقات بين بكين وبغداد تعززت في السنوات الأخيرة.

العلاقات العراقية–الأوروبية

أَفاد بيان لمكتب السوداني، أن الأخير «استقبل وفد البرلمان الأوروبي، في بداية شهر آذار/مارس2023، إذ جرى عرض مُجمل العلاقات العراقية الأوروبية، وسُبل تنميتها في مختلف أبواب التعاون المشترك، وتم التباحث في آليات تعزيز قدرات العراق في مواجهة التحديات الاقتصادية، وآثار التغيّر المناخي".

أوضح رئيس مجلس الوزراء «منهج العراق باتباع سياسة متوازنة في العلاقات الدولية، مثمناً مواقف الاتحاد الأَوروبي تجاه العراق في مراحل مختلفة"، كما أَكد «أهمية الجهود الدولية الداعمة للعراق في تنفيذ برنامجهُ الحكومي، وتقديم المساعدة في مجال استرداد الأموال المنهوبة والمطلوبين للقضاء العراقي». من جانبهم، أكد أعضاء الوفد الأوروبي «تأييدهم ودعم دولهم للجهود العراقية المبذولة في مجال الإصلاح، وعبروا عن الرغبة الأَوروبية الجادة في عقد شراكة مع العراق، تصب في مسار التنمية المستدامة والمصالح المشتركة".

❖ العراق وفرنسا

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني خلال توقيع اتفاقات «الشراكة الاستراتيجية» في قصر الإليزيه

أَعلنت الحكومة العراقية أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وقع مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أكبر صفقة في تاريخ العلاقات بين البلدين، شملت عشرات القطاعات.

جاء ذلك بعد إصدار الرئيسين إعلاناً، أكدا فيه تعزيز التعاون الاستراتيجي بين بلديهما، لا سيما في قطاع الطاقة. جاء هذا الإعلان بعد لقاء الرئيسين في مساء26-27 كانون الثاني/يناير2023 في قصر الإليزيه بباريس، حيث وقعوا على خلاله على «اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين العراق وفرنسا"، وانطوت الاتفاقية على محاور متعددة في المجالات الاقتصادية والأمنية ومُكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، والتبادل الثقافي، وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان والتعليم.

كما تضمنت الاتفاقات تدريب الدبلوماسيين العراقيين، وجذب استثمارات فرنسية في مجالات توليد الطاقة النظيفة والصناعة، بالإضافة إلى ملف التسلح وشراء الأسلحة الفرنسية. فضلاً عن تشجيع استثمارات الشركات الفرنسية وتشجيع الحوكمة الرشيدة في إدارة الثروات الطبيعية، لا سيما الماء، وتنمية الطاقات المتجددة، ورفع القُدرات التوليدية لمحطات الطاقة الكهربائية، وتحسين

إدارة شبكة النقل والتوزيع وصيانتها للحد من الخسائر، وبِناء محطات توليد كهرباء جديدة.

تهدف زيارة السوداني إلى توسيع أطر التعاون في ملفات عدة، وتحويل العلاقة الإيجابية بين البلدين إلى علاقة منتجة تنعكس بوضوح على الأوضاع الاقتصادية والخدمية في العراق. ومن هنا فإن السوداني يعتمد مبدأ الدبلوماسية المنتجة في ملف العلاقات الخارجية، بدلاً من العلاقات الشكلية أو الصورية. سياسة الانفتاح التي تتبعها حكومة السوداني عمّقت من دور العراق الإقليمي والدولي، بعكس ما كان متصوراً من أن هذه الحكومة قد تكون معزولة خارجياً. عليه فإن الاتفاقات الشاملة والمتنوعة التي وقعها السوداني مع الفرنسيين تجسيداً لتلك الرؤية، وهو ما من شأنه تحقيق قفزة مهمة على صعيد التنمية والاستثمار، فتنوع الشراكة مع فرنسا، وقبلها ألمانيا، إنما هو جزء من الأولويات التي وضعها السوداني في برنامجه الحكومي والتي يعمل على تحقيقها. وسيكون ذلك عاملاً أساسياً في انتقال العراق خلال فترة ليست ببعيدة إلى وضع مختلف عما هو عليه الحال الآن على كافة المستويات.

دوافع الزيارة:

تنوعت دوافع زيارة السوداني إلى فرنسا، ويمكن الإشارة إلى أهمها في التالي:

- **تعزيز الشراكة الاستراتيجية:** شهدت الزيارة توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين العراق وفرنسا، الذي اشتمل على أكثر من (50) مادة للتعاون والتبادُل في مجالات مُتعددة، وتوقيع عدد من مُذكرات التفاهُم في المجالات الاقتصادية والأمنية ومُكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف والتبادُل الثقافي، وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان والتعليم.

- **تنويع روابط العراق الخارجية:** إذ ترتبط زيارة رئيس الوزراء العِراقي إلى فرنسا في أحد جوانبها بتنويع علاقات العراق الخارجية الإقليمية والدولية على أسُس التعاون والتوازن والابتعاد عن سياسة المحاور، واعتماد سياسة الشراكة الاستراتيجية مع العديد من دول العالم وفي مُقدمتها فرنسا، وإعادة صياغة العلاقة بين العراق والتحالُف الدولي الذي تترأسهُ الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب، لكن عبر البوابة الفرنسية من ناحيةٍ ثانية. هذا الهدف تحديداً يعنى أن بإمكان بغداد البحث عن «بديل استراتيجي دولي» للولايات المتحدة التي ترتبط معها بعلاقات تحالُف استراتيجية في العديد من المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية. ورغم صعوبات تحقيق هذا الهدف في المدى القريب،

بالنظر إلى طبيعة وحجم ونوع اتفاقات الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلا أنهُ يعبر عن خطوة إجرائية في مسار طويل تحاول فيه بغداد استبدال الولايات المتحدة كشريك، بشريك دولي آخر يُقلل الارتباط به من مُعدل التخوف والهواجس لدى الداعم الإقليمي المتمثل في إيران.

- **تعزيز جهود مُكافحة الإرهاب:** وفقاً لرئيس الوزراء العراقي خلال زيارتهُ إلى باريس، فإن فرنسا كانت سباقة في الوقوف إلى جانب العراق في مواجهة مخاطر الإرهاب واستعادة أراضيه. فضلاً عن التعاون المشترك في جوانب التسليح والتدريب والتبادل المعلوماتي. كما أعلنت فرنسا ايضاً استعدادها للمساعدة في ترميم وإصلاح المناطق العراقية التي تعرضت لهجمات تنظيم داعش الإرهابي.

- **دعم أمن الطاقة الأوروبي:** وفقاً لبيان صادر من وزارة النفط العراقية فقد حقق العراق أكثر من (115) مليار دولار من تصدير النفط الخام لعام 2022 بكمية (مليار و209) ملايين برميل. لذلك تعتقد بعض التقديرات الاقتصادية أن يُشكل النفط العراقي بديلاً للنفط الروسي لإمداد الدول الأوروبية التي تُعاني من نقص حاد في إمدادات الطاقة في ظل وجود شركات بترول عالمية تتجه بالنفط العراقي نحو السوق الأوروبية. ووفقاً لمصادر فإن بوابة العبور العراقي لسوق النفط والغاز الأوروبية تتمثل في شركة «توتال للطاقة» الفرنسية التي وقعت خلال عام2021 عدة اتفاقات للشراكة مع الحكومة العراقية بقيمة مالية تجاوزت الـ(20) مليار دولار، عنوانها الاستثمار في قطاع الغاز والنفط والطاقة الكهربائية، وهو ما سينعكس بشكل ايجابي في حالة الاقتصاد العراقي داخلياً، لاسيما وأن السوداني سيعطي مساحات واسعة أمام عمل الشركات الفرنسية في برامج إعادة الإعمار العراقية.

- **رفع كفاءة الأجهزة الأمنية العراقية عبر التدريب والتسليح:** إن رغبة السوداني في ترقية التعاون مع فرنسا على الصعيدين الأمني والعسكري والتسليح يستهدف تقليل الاعتماد على الجانب الأمريكي في الشأن نفسه، أي محاولة بغداد استبدال التعاون العسكري مع الولايات المتحدة بالتعاون العسكري مع باريس، وهو ما يُحقق في مُحصلتهُ النهائية رغبة طهران بإبعاد العراق عن حالة الارتباط الاستراتيجي بالولايات المتحدة على المدى الطويل.

وفي صباح يوم19 تموز2023، استقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني،

وزير الجيوش الفرنسية سيباستيان ليكورنو، والوفد المرافق له، وجاء ذلك وفق بيان رسمي وضح أن اللقاء شهد بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وآفاق تطويرها على المستوى الأمني، ضمن نطاق التحالف الدولي، وفي إطار المشورة والتدريب لرفع أداء القوات الأمنية العراقية، والتأكيد على مواصلة التعاون الثنائي لمواصلة التدريب، والتعاون في مجال التسليح، وتبادُل المعلومات. وأشاد رئيس مجلس الوزراء، خلال اللقاء، بدعم فرنسا للقوات العراقية، مشيراً إلى (اتفاقية الشراكة الاستراتيجية) التي وُقعت خلال زيارتهُ إلى فرنسا في شهر يناير/كانون الثاني الماضي، التي تمثل خارطة عمل واضحة لتنمية العلاقات العراقية الفرنسية في مجالات الاقتصاد والأمن والطاقة، والثقافة والتعليم، وغيرها.

وأكد السوداني أن الحكومة تعمل على تنظيم العلاقة مع التحالُف الدولي في العراق، بالشكل الذي يتناسب مع مرحلة ما بعد الحرب على عصابات داعش الإرهابية، حيثُ تشهد هذه المرحلة تنامياً كبيراً لقدرات القوات الأمنية العراقية بمختلف صنوفها العسكرية. وتحدث السوداني عن اهتمام الحكومة بموضوع التدريب والتسليح، والرغبة في التعاون مع الشركات الفرنسية في هذا الصدد، لاسيما في مجال سلاح الجو ومنظومة الدفاع والتصنيع الحربي، مؤكداً أن التعاون مع فرنسا لا يقتصر على الجانب الأمني فحسب، وإنما يمتد ليشمل مجالات عدة، في ظل توفر فرص حقيقية لعقد شراكة مُعززة للتكامل بين البلدين. من جانبه، نقل وزير الجيوش الفرنسية تحيات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لرئيس الوزراء، وأكد استعداد الحكومة الفرنسية للتعاون مع العراق، في مجال التدريب والتسليح وتطوير القدرات، كما أشار إلى جدية حكومة بلاده في تقديم كل ما يحتاجهُ العراق، وتطوير الشراكات الحقيقية معه. ومن هنا دعونا نقول؛ بإن باريس تُريد الدخول مجدداً إلى العراق وهي فرصة يجب استثمارها بالقدر الممكن شرط معرفة معادلة التوازن الدولي وألا تكون العلاقة مع باريس على حساب لندن وواشنطن.

❖ العراق وألمانيا (أهداف ونتائج زيارة السوداني إلى المانيا)

السوداني يزور المانيا ويلتقي بالمُستشار الألماني أولاً شولتز خِلال مؤتمر صحافي

أنهى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مساء14 كانون الثاني/ يناير2023، زيارته إلى ألمانيا والتي استمرت ليوم واحد، وبينما أبدت الحكومة العراقية عن تفاؤلها بتطوير قطاع الكهرباء من خلال العقد الذي أَبرمهُ السوداني مع شركة سيمنس الأَلمانية، وقلل مراقبون من أهمية ذلك مؤكدين أَن القيود الإيرانية والأمريكية قد تحول دون تطور القطاع. أصبحت مشاكل الطاقة والخدمات بشكلٍ عام ملفاً ضاغطاً على الشعب العراقي، وقد أدرك رئيس الوزراء عذا المشهد مُبكراً، مما جعلهُ يتحرك لاستقطاب بلد مثل ألمانيا لوضع مسار جديد للطاقة في بلادنا، سينعكس إِيجاباً على الجميع، وهو خطوة بالاتجاه الصحيح. ووقع وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل، مُذكرة تفاهُم مُشتركة مع شركة سيمنس الألمانية، والتي مثلها الرئيس التنفيذي للشكة كرستيان بروخ، وتنطوي المذكرة على خريطة عمل لتطوير منظومة الكهرباء في العِراق بإنشاء محطات توليد جديدة، فضلاً عن تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة. وأكد المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية، أحمد العبادي، أَن المذكرة ستضيف (6) آلاف ميغاواط للمنظومة الوطنية، مُبيّناً، لوكالة الأَنباء العراقية (واع)،

إن «أَهمية المذكرة الموقعة تكمنُ في كونها وقّعت مع أهم الشركات العالمية الرصينة في مجال الطاقة، وأَن العمل بالمذكرة سيحل مشاكل النقل والتوزيع في المنظومة، وسيسهم في إنشاء محطات تحويلية وخطوط ناقلة".

شهدت العلاقات العراقية الالمانية تطوراً مُتنامياً وهذا ما أكدهُ السوداني، في15/5/2023، وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان، أن «السوداني، استقبل وفداً ضمّ عدداً من رؤساء ومُمثلي الشركات ورجال الأعمال الألمان، بحضور السفير الألماني لدى العراق مارتن بيغر. وأعرب السوداني بحسب البيان، عن «ترحيبهُ بالوفد، مؤكداً ترجمة الاتفاقات التي شهدتها زيارته إلى برلين، في كانون الثاني الماضي، إلى خطوات عملية للتعاون والشراكة في مُختلف القطاعات والمجالات. وشدّد السوداني على أن «العلاقة بين العراق وألمانيا تشهد تطوراً مُتنامياً، وأن الساحة العراقية مُنفتحة على كُل أنواع الشراكات الاقتصادية مع الأصدقاء والشُركاء». مشيراً إلى أن «الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي يتمتع به العراق عامل مُشجع، تساندهُ رغبة رسمية وشعبية من كل الأطراف نحو إنجاح الواقع الاقتصادي العراقي". وأضاف البيان، أن «السوداني ناقش الفرص الاستثمارية المتاحة والعمل المشترك مع الشركات الألمانية في العراق، مؤكداً أن البرنامج الواضح للحكومة ورؤيتها للقطاعات، مكنت من تحريك مشاريع كانت معلقة لأكثر من خمسة عشر عاماً، وهو ما خلق فرصة مواتية للشركات العالمية في أن تتواجد في العراق وتُسهم في إعمار البُنى التحتية". من جانبهم، أبدى رؤساء وممثلو الشركات الألمانية «حماستهم ورغبتهم للعمل في العراق، وأنهم لمسوا توجهاً واضحاً لدى الحكومة في مجال العمل الاستثماري والاقتصادي. وأكد السفير الأَلماني أن «ما تحقق في العراق خلال ستة أشهر يوازي ما تحقق خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، في مختلف جوانب الاقتصاد والتنمية.

❖ العراق وبريطانيا (التعاون في مُكافحة الجرائم العابرة للحدود)

رحب رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، في21/8/2023، بتوقيع إعلان النوايا المشترك المزمع إبرامه بين وزارتي الداخلية العراقية والبريطانية. وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان بأن «رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، استقبل وزير الدولة لشؤون الأمن البريطاني، توم توغندهات والوفد المرافق لهُ»، مشيراً إلى أَنهُ «جرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات

الثنائية بين البلدين، وسُبل تعزيز التعاون الثُنائي في جميع المجالات، لاسيما الأمنية والعسكرية، ومحاربة الإرهاب، وكذلك في مجال مُكافحة الفساد".

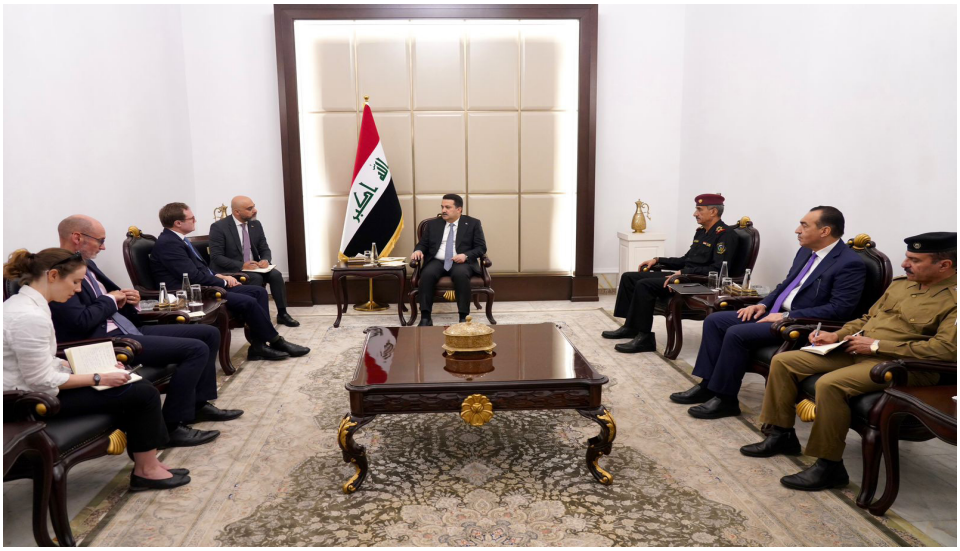

وأشاد رئيس مجلس الوزراء بحسب البيان، بـ «دعم المملكة المتحدة للعراق والوقوف معه في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي»، مؤكداً «أهمية التعاون مع الجانب البريطاني في مُكافحة الجرائم العابرة للحدود، خصوصاً المتعلقة بالتهريب والاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، بالإضافة إلى استرداد الأموال والمطلوبين للقضاء العراقي بقضايا الفساد". واشار إلى أن «مُكافحة الفساد مطلب شعبي، وخطرهُ لا يتوقف عند العراق بل يتسع ليُهدد جميع دول العالم".

وأكد أن «الحكومة أعدت استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق للأعوام 2023 - 2026، وكذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية للأعوام 2023-2025»، مُشيراً إلى «الجهود الكبيرة التي يبذلها العراق في مجال مُكافحة هذه الآفة". ورحب رئيس مجلس الوزراء بـ «توقيع إعلان النوايا المشترك، المزمع إبرامهُ بين وزارتي الداخلية العراقية والبريطانية، ومسودة مُذكرة التفاهُم بين البلدين". من جانبه، أبدى توغندهات «استعداد بريطانيا لدعم القوات الأمنية العراقية وتزويدها بالتقنيات الحديثة»، مُشيداً بـ «الأجهزة الأمنية العراقية، بجميع صنوفها في مُكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش الإرهابي، ودورها في الاستقرار الأمني للبلد".

التخبط الدبلوماسي العراقي

إن الدبلوماسية العراقية بعد 2003 تواجه العديد من التحديات، التي تضعف من قدرة العراق على صياغة مُقاربات تدعم حركتهُ في إطار السياسة الخارجية، وتمنع من مُمارسة سلوك خارجي فاعل تجاه مُحيط العراق الإقليمي والدولي.

إذاً، إن ضعف الأداء الدبلوماسي وغياب الرسم الناجح للسياسية الخارجية تُكاد تتسم بصفة الديمومة. ولا يخفى أن السبب في هذا الضعف يكمنُ في عدم استقرار النظام السياسي في العراق، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية، بالإضافة لوجود المشاكل الداخلية التي تؤثر في استقرار الدولة. ولا ننسى دخول عامل المحاصصة الحزبية والطائفية والعشائرية في قضايا اختيار موظف السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية. فضلاً عن ذلك، فإن السياسة الخارجية العراقية خلال الفترة المحصورة بين عام (2003 و2010) تميزت بإشكاليات كبيرة أفضت إلى الإخفاق الواضح في إنجاز المستوى المطلوب. من أهم هذه الإشكاليات، ما أَملتهُ قاعدة المحاصصة بشكلها الواسع، لاسيما في المجال السياسي من شروط موهنة للعمل السياسي الخارجي، فضلاً على استمرار التنازُع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ولاسيما مع حكومة إقليم كردستان. فكثيراً ما دخلت الحكومتان في نزاعات حول حدود حكومة الإقليم في مجال السياسة الخارجية، كما أن السياسة الخارجية العراقية عانت خلال الفترة الماضية من تضارب الرؤى السياسية التي تُمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي وتحدد نوعية العلاقات الدولية للبلد وبشكلٍ انعكس سلباً على وحدة القرار السياسي الخارجي وعلى ماهية أهداف السياسة الخارجية العراقية. وهكذا كان الأداء المتواضع للسياسة الخارجية العراقية في هذه الفترة قد انعكس سلباً على علاقات العراق الدولية لاسيما مع دول الجوار وحدّ من إمكانيات الدولة في إنهاء الكثير من الملفات المؤجلة لصالحها.

من جهةٍ أَخرى، أثارت قوائم مُسربة من وزارة الخارجية العراقية تضم (80) اسماً مُرشحاً لمنصب «سفير»، في يونيو/حزيران 2021 تشمل نواباً ووزراءً ومسؤولين حاليين وسابقين، بالإضافة إلى أَبنائهم وأقاربهم، جدلاً واسعاً في الأوساط الشعبية. لاتباعها نظام المحاصصة السياسية والحزبية، بعيداً عن معايير الكفاءة والمهنية والشروط الدبلوماسية الواجب توفرها في المرشحين. والقوائم المسربة

لتعيين السفراء بحسب اتفاق المحاصصة المتفق عليه بين الكتل السياسية، أَعطى انطباعاً واضحاً لدى العراقيين بأن الدولة ومؤسساتها بعيدة عن معايير الكفاءة والمهنية في توزيع المناصب. وبحسب القانون، لا يمتلك مجلس النواب العراقي أي صلاحيات في تعيين السفراء، وينحصر واجبه بالاطلاع على أسماء المرشحين فقط، لأنها خاصة بمجلس الوزراء، انطلاقاً من كونها تعيينات حكومية. وتضم القوائم المسربة اسماء شخصيات مرشحة من الأحزاب السياسية وجهات متنفذة، وتشمل ايضاً نواباً ومسؤولين سابقين، فضلاً عن باحثين يعملون في مراكز بحوث أجنبية. وفي السابق وضمن اتفاق المناصفة، كانت حصة الأحزاب السياسية من السفراء ما نسبته (30%) فقط، يقابلها (70%) من طلبة معهد وزارة الخارجية، إلا أنه تم تغيير المعادلة لتكون مناصفة بالتساوي بين الأحزاب السياسية والمعهد في حكومة عادل عبد المهدي عام2018.واستفزت قوائم السُفراء المسربة لجنة العلاقات الخارجية النيابية، مما دفعها للتقليل من أهمية حاجة العراق إلى هذا العدد الكبير من السُفراء في هذا الوقت دفعة واحدة، في وقتٍ يعجز فيه عن حماية البعثات الدبلوماسية ومقراتها الموجودة في العاصمة بغداد، ويؤكد –في إشارة منه إلى سلبيات هذه الخطوة– أنها تزيد من إرهاق ميزانية الدولة ونفقاتها. وتستند إلى –استغراب– بالدول الكبرى مثل أميركا والصين اللتين لا تمتلكان هذا العدد الهائل من السفراء الدائمين. ومدى حاجة العراق إلى (80) سفيراً دفعة واحدة، في ظل مخالفة قانون وزارة الخارجية بشأن ترشيح السفراء، والذي ينص على ألا تزيد حصص المرشحين من الأحزاب السياسية على الربع (25%)، لكن القوائم المسربة أظهرت العكس، واصفاً ترشيح هذا العدد من السُفراء بـ «المبالغ فيه» جداً.

الكفاءة أم درجة القرابة؟

تعليقاً على تراجع كفة المهنية والكفاءة مُقابل المحاصصة ودرجة القرابة في القوائم المسرّبة، بالإمكان القول إن جميع دول العالم ليست فيها معايير الكفاءة والتنافُس الشريف في الوصول إلى هذه المناصب بنسبة (100%) دون إخفاء تأثير طبيعة العلاقات بين الحكومة والأحزاب والأطراف المتنفذة. ويختلف الأمر عندما ننظر إلى الدول البعيدة عن هذا المفهوم، بالإضافة إلى الحسابات التي تقلب المعادلة في هذه الأمور، وتُشير الأَكاديمية العراقية، في حديثها للجزيرة نت، إلى نص قانون وزارة الخارجية لعام2008 الخاص باختيار السُفراء. بأن يكون اختيارهم بنسبة (75%) للمدرّجين في العمل الدبلوماسي من داخل الوزارة، ويشمل ذلك كوادرها المتدرجين في الترقيات الدبلوماسية

التي تبدأ من ملحق وتنتهي بالوزير المفوّض. يُقابل هذه النسبة نسبة أخرى وهي (25%) مُخصصة للأحزاب السياسية. ومن هُنا يبدو أن المجاملات السياسية طغت على مفاصل الدولة، بما فيها وزارة الخارجية، وهي غير فاعلة في ظل عدم امتلاك العراق سُفراء يعملون على إعادة بناء علاقاتهُ الدبلوماسية بدلاً من التخبط فيها. وعلى إثر ذلك، لم تنحصر سلبيات المحاصصة الحزبية والطائفية على تعيين السُفراء ووزارة الخارجية فحسب، بل امتدت إلى بقية مرافق الدولة دون استثناء، من أعلى الهرم إلى أَسفله، إلى أن وصل الأمر إلى التدخل في تعيين حتى مُديري المدارس الابتدائية. وربما أَسباب ذلك تعود إلى غياب الجدية في تطبيق قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، الذي ينظم عمل الأحزاب السياسية ويمنع التدخلات الخارجية والداخلية، ومؤَسسات الدولة كانت ستصبح أَكثر نضجاً بوجود هذا القانون، لكن غيابهُ جعلها هامشية جداً مُقارنةً مع تدخُلات الأَحزاب التي تُدير الدولة، لتضرب بذلك القانون العراقي بعرض الحائط. وعلى الرغم من ندرة الحوادث في الشارع العراقي التي تسبب فيها سُفراء عراقيون في الخارج خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها كانت مصدر إحراج واسع للعراق، اضطرت الحكومة إلى التدخل لمعالجة بعض تلك المشاكل. وأشار مسؤول رفيع في وزارة الخارجية العراقية، طالباً عدم ذكر اسمه، إلى أن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني «قرر إعادة النظر في كثير من البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج، بما في ذلك تلك الموجودة في دول لا يوجد بها جالية عراقية، مثل كينيا ودولة جنوب أفريقيا، وبعض دول أميركا الجنوبية، حيث يتسبب ذلك في إنفاق عالٍ ولا يوجد فيها عدد كافٍ من الموظفين المفيدين.» وتحدث عن مشاكل أخرى لدبلوماسيين عراقيين لم تظهر في وسائل الإعلام واتخذت وزارة الخارجية قراراً سريعًا لحلها، «من بينها استغلال أحد السفراء في دولة أوروبية لمنصبه وعلاقاته في أعماله الخاصة، وتبين لآخر عدم صحة شهادته الجامعية. وكشف المسؤول ذاته عن «وجود (30) بعثة للعراق في الخارج يشتغل فيها أفراد من عائلات سياسيين وزُعماء أحزاب ومسؤولين حاليين وسابقين، حصلوا عليها بالمحاصصة أو المجاملة والتفاهم، وأَقر بأن غالبية السُفراء العراقيين «ليسوا من المتدربين أو المتخرجين من معهد الخدمة الخارجية التابع للوزارة''.

وفي فبراير/ شباط2023، أعلنت وزارة الخارجية تشكيل لجنة تحقيق في أزمة جوازات السفر الدبلوماسية التي فجرها نواب في البرلمان، بعد اتضاح حصول شخصيات غير حكومية عليها، من بينهم عارضات أزياء ومشاهير على منصات التواصل الاجتماعي، مؤكدة أن اللجنة ستتولى

مهمة التدقيق في حاملي الجوازات الدبلوماسية.وعلى الرغم من أن الدستور العراقي النافذ منذ عام 2005، لم ينص على توزيع المناصب في إطار طائفي أو حزبي، إلا أن العرف السياسي المتبع منذ الغزو الأميركي عام 2003 قد أدى إلى اعتماد المحاصصة، بما في ذلك «الدرجات الخاصة»، والتي تشمل منصب السفير. ولا شك أن سبب تكرار المشاكل من هذا النوع في العراق يعود إلى «المحاصصة الحزبية والمحسوبية» التي أدت إلى تعيين أفراد في مناصب حيوية تمثل العراق أمام دول العالم. ويظهر أن هذا الملف يخضع للمحاصصة والتوافق، حيث تُرشح الأحزاب مرشحيها لمناصب السفارات دون أن يكون لهؤلاء المرشحين خلفيات أو كفاءة وخبرة في العمل الدبلوماسي. ومن هنا، فإن المحاصصة السياسية قد حوّلت الدبلوماسية العراقية والسفارات إلى مقاطعات حزبية، بعيدة عن مصلحة البلد. أصبحت مناصب سُفراء العراق في بعض الدول تابعة لعوائل بعض الزعماء السياسيين، والبعض الآخر دخل ضمن إطار المحاصصة السياسية والطائفية. وتتم تسوية هذه المناصب كبقية المناصب الأخرى في الدولة العراقية. ويعتبر ذلك سبباً رئيسياً في فشل الدبلوماسية العراقية في العديد من الدول.

تقييم الاداء الخارجي العِراقي وفق دبلوماسية التوازن

إن مبدأ التوازن في السياسة الخارجية العِراقية الذي اعتمدته الحكومات العراقية بعد عام لم يُحقق نجاحاً أو فارقاً كبيراً في تعزيز مكانة العراق في محيطه العربي والدولي، فلطالما تم النظر إلى ذلك المبدأ على أنه محاولة لعدم إغضاب المتخاصمين والفاعلين من الدول في الداخل العراقي. كما أنهُ كان يُعبر عن عدم القدرة على اتخاذ المواقف التي تتناسب مع انتمائه وثوابته، أو حتى ما يمكن أنّ يُحقق مصالحهُ وفقاً لما جاء في الدستور. قد تكون دبلوماسية التوازن (الحياد) في العراق مبررة في السنوات الأولى لبناء النظام السياسي الجديد، لكن الاستمرار عليها واعتمادها كمنهج ثابت لسبع حكومات عراقية، تحت مبرر حساسية الوضع الجيوسياسي للعراق، وأن المنطقة تعيش تصادم مصالح الدول الفاعلة فيها، يعبر عن مستوى الجمود لصانع السياسة الخارجية وعدم قدرته على إنتاج مسارات يمكن من خلالها أن تحفظ سيادة العراق.

فقد تعرض نتيجة هذا المبدأ إلى انتهاك كامل من الدول الإقليمية، مثل إيران وتركيا، دون أن يكون هُناك رد فعل دبلوماسي رادع للعراق تجاه هذه الدول، حتى وصل الأمر إلى أن يعاقب

العراق أو أي طرف داخلهُ يتخذ موقفاً خارجياً ضد أي منهما.

كذلك، فإن العراق وبعد كل هذه السنوات من اعتمادهُ مبدأ التوازن ما زال خاضعاً للمؤثرات الخارجية بشكلٍ أكبر بكثير من بقية الدول التي تمتلك مقومات الحصانة الخارجية من تلك المؤثرات. وحتى المواقف الخارجية على مستوى المؤتمرات المشتركة فيها والمنظمات التي هو جزء منها، يظهر أن هامش الاستقلالية التي تتمتع بها السياسة الخارجية العراقية مازال محدوداً. فمجمل المشاريع العربية والإقليمية والتفاعلات الدولية، التي قامت بها حكومتا حيدر العبادي ومصطفى الكاظمي، كانت مبنية بشكل اساسي على ردود الأَفعال إلى حدٍ ما. وحتى في حالة مُمارسة الفعل، واجهت الحكومتان ضغوطاً داخلية حادة من الزعامات والكتل السياسية الحليفة لإيران أو سوريا أو تركيا، وهو مؤشر مهم لفهم الطبيعة التي تدار بها السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003.

يمتلك العراق فرصة كبيرة لاعتماد سياسة خارجية ومنهج جديد يدير فيه علاقاته عبر عدة مسارات، منها: نظرية «الدبلوماسية الضامنة»، والتي يمكن أن تُبنى وفق ثوابت احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كركن أساسي في إقامة أي علاقة ثنائية. ليس من المعقول أن يفكر صانع القرار في السياسة الخارجية بالتوازن مع دولة تنتهك سيادته وتصادر قراره الداخلي والخارجي. كذلك، اعتماد سياسة خارجية تعتمد على «التحالف» مع دول الارتكاز العربي سيحقق للعراق مساحة قوة خارجية وتفاعلًا أكبر على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية كافة.

مُتطلبات نجاح السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية

إن الحيز الجغرافي الذي يقع فيه العراق، سواءً على مستوى الجوار العربي والإقليمي أو على مستوى منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن البيئة السياسية والمصالح الدولية التي أَصبحت أكثر تداخلاً وتعقيداً، بحكم المتغيرات المتسارعة بين الدول الكبرى، مثل الحرب الروسية–الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الدولية، وتصاعد الصراع الأمريكي من جهةٍ والروسي الصيني من جهةٍ أخرى، والملف النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الخليج العربي والشرق الأَوسط، يتطلب هذا الوضع من صانعي السياسة الخارجية، للدول ومنها العراق، وضع مسارات واضحة لا تقبل التردد الدبلوماسي أَو اتخاذ العاطفة أو الانتماءات الفرعية لتحديد بوصلة المواقف الخارجية.

تمثل السياسة الخارجية للعراق ما بعد 2003، إحدى الإشكاليات في النِظام السياسي الديمقراطي الجديد، إذ تعرضت هذه السياسة لمحددات تختلف عما هو مُتعارف عليه في بقية الدول لرسم السياسة الخارجية.

اعتمدت في كثير من علاقات العراق الخارجية، فضلاً عن الأحداث التي مر بها العراق، على رؤية المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي قد تخضع لاعتبارات عقائدية أو قومية أو حتى شخصية، ما جعل السياسة الخارجية للعراق فاقدة البوصلة. ولا بُد لنجاح السياسة الخارجية من توافر عوامل مُعينة، من أهمُها:

– وجود وضع داخلي موحد ورصين يعد أحد العوامل الرئيسية لنجاح السياسة الخارجية. يجب على المفاوضين الدوليين أن يكونوا مدعومين من نظام سياسي موحد وفعّال؛ حيث لا يمكن للمفاوض تحقيق الأهداف المطلوبة إذا لم يكن هناك توحيد داخلي. إن وجود الخلافات السياسية الداخلية يضعف موقف المفاوض، ويتطلب من السياسيين تجنب الانخراط في الخلافات الحزبية الضيقة، والاتفاق على سياسة وطنية موحدة. الوحدة الوطنية هي أساس القوة في تنفيذ السياسة الخارجية والدفاع عن المصالح الوطنية. الخلافات في المواقف السياسية قد تعكس جوانباً من التنوع الديمقراطي، ولكن المبالغة فيها قد تضعف الموقف السياسي الخارجي للدولة ويضر بموقف المفاوض الوطني.

– لا بُد لنجاح السياسة الخارجية من اتفاق المجتمع على خطوط عريضة لتحديد المصالح الوطنية العليا لتكون أهدافاً لنشاط السياسة الخارجية وفي الدفاع عنها. فلا يجوز التفريط بالإقليم أو بالحدود أو بالمياه على سبيل المثال.

– الشرط الثالث لنجاح السياسة الخارجية هو الاستمرارية والمرونة، فعندما نضع سياسة خارجية ثابتة لمرحلة من المراحل ونسير على نهج تلك السياسة بشكلٍ مُنظم وندافع عنها في الأوساط الدولية كلها بصورة مستمرة، نضمن بذلك نجاح تلك السياسة، وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضة للأهواء والتغيُرات.

وفي سياق ما تقدم، يتضح أن الدولة تسعى لتحقيق أهداف مختلفة في سياستها الخارجية، وعند السعي لتحقيق سياسة خارجية عراقية فاعلة تسهم في رفع مستوى ودور العراق الإقليمي

والعالمي، فإن ذلك يعني ضرورة توافر مجموعة مرتكزات استراتيجية في السياسة الخارجية العراقية الساعية باتجاه عالم الشراكات المتعددة، ويمكن إيجازها في الآتي:

1. **الدبلوماسية الاقتصادية:** يحتاج العراق قبل كُل شيء إلى إعادة ضبط مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية. وهو يدرك حالياً المفهوم على أنهُ استخدام أدوات السياسة الخارجية لتحقيق مكاسب اقتصادية وتأمين المصالح الوطنية، والتي تتضمن بالطبع أهداف السياسة الخارجية. وهذا يعني أنه بصرف النظر عن تكليف وزارة الخارجية بتفويضات للأهداف الاقتصادية، فإنها تحتاج أيضاً إلى استخدام أدوات اقتصادية لتحقيق أهدافها من خلال وجود سلطتها الخاصة في صياغة السياسة الاقتصادية أو من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية مع الوزارات الأخرى ذات الصلة. وفقاً لذلك، يحتاج العراق إلى خارطة طريق سياسية قوية لأولوياته الاقتصادية والجيوستراتيجية من أجل أن يكون قادر على تسخير الموارد الاقتصادية والطاقة الإبداعية لسكانه ومعاجلة البطالة التي تعصف بالأفراد الذين يدخلون سن العمل، والظهور كقوة تعمل على إنفاذ القانون وتحقيق العدالة على الأقل لضمان استمرار العملية السياسية التي تهدد جميع أركانها بين الحين والآخر. إن تشكيل دبلوماسية ناجحة تُساهم في دفع عجلة النمو في العراق يتطلب أن يكون العراق متسق في خطابه وأفعاله من خلال تحرير أسواقه المحلية للقطاع الخاص والعمل بشكلٍ مُتسق على وفق نظرية الاعتماد المتبادل سيما على الصعيد الخارجي الاقليمي والدولي.

2. **الواقعية الناجعة:** ويقصد بالواقعية هُنا هو تحديد طموحات العراق الخارجية بناءً على مُعطيات الواقع الحالية فيما يخص القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية ومُطابقة الهدف المراد تحقيقهُ مع الموارد المرصودة والمتوفرة. وبذلك تكون سياسة العراق الخارجية هي أقرب للواقع في تحديد الأهداف وترسيم الاستراتيجيات العُليا للدولة. إذ أن الأداء السياسي الخارجي المشفوع بالواقعية هو بالأساس الخطوة الأولى في تحديد موقع العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الإقليمي والدولي، ومن ثم تأتي بعدها عملية رسم السياسات لتحقيق الأهداف. أي تحرك لأي لاعب دولي لا يمكن أن ينجح دون تحديد موقع هذا اللاعب في محيطه الإقليمي والدولي، فضلاً عن مرتكزاته الداخلية، إلى جانب معرفة المدى التي تسعى لهُ سياسته الخارجية.

3. الأساس الجيوبوليتيكي والتصور العراقي الحُر: يُمثل الأساس الجيوبوليتيكي للدولة، قاعدة الانطلاق نحو إعادة ترتيب أوضاع السياسة الخارجية العراقية وإعادة تشكيلها بما يتسق مع قوة العراق الحالية وطموحاته. فالتصور العراقي الحر، الذي يجب أن تعتمده السياسة الخارجية العراقية في الفعل والسلوك، يعني فهم حركة الجغرافية الإقليمية والشروع في إعادة تحديد مساراتها ومد نفوذها وصياغة السياسة الخارجية بِما يتفق مع فلسفة ما يجب أن يكون عليه الوضع اقليمياً بالنسبة للعراق.

4. إدراك مداخل الحركة الجيوسياسية في المُحيط الخارجي: تُشكل هذه الاستراتيجية جزءاً من فهم فلسفة مُعطيات إدارة العلاقات السياسية الخارجية للعراق. إذ أن فهم مفاتيح الحركة الإقليمية ومداخل المصالح يعتبر واحداً من أكثر الطرائق التي يحتاجها العراق لتكوين علاقات دولية ناجحة في المرحلة المقبلة. الاقتصاد والتجارة وعقود الاستثمار النفطي الناجح والإعمار وإنشاء بروتوكولات التعاون الاستراتيجي مع دول الطوق الإقليمي ودول ما بعد الطوق، فضلاً عن الدول الكُبرى، قد تُعزز من استقرار العراق وتسهم في تقليل حجم الصراع الدائر بين القوى الإقليمية في بيئتهُ الداخلية. ومع ذلك، يتطلب هذا الموضوع توازناً عقلانياً في التوجه دون الاعتماد على جانب واحد من العلاقات التجارية مع طرفين أو أكثر.

5. تعزيز الحُلفاء ونقل الأصدقاء إلى خانة الحُلفاء ثُم تحييد الأعداء: تُعد هذه السياسة من أبرز المرتكزات الاستراتيجية التي يجب أن تُبنى عليها السياسة الخارجية العراقية. وتتطلب لنجاحها وجود إرادة وطنية حقيقية مُتجاوزة حالة الاختلافات القومية والدينية والمذهبية في البيئة الاقليمية. والتعامل مع مصالح العراق على أنها مصالح عُليا مُقدسة. كما تتطلب إدارة دبلوماسية واعية بمستوى المسؤولية مُستندة إلى أدوات اقتصادية واستثمارية تدخل في اهتمام القوى الإقليمية والدولية وتُساهم في عملية الاستقرار الداخلي.

6. تكوين شبكة علاقات متوازنة عامة: وتتضمن هذه الاستراتيجية صياغة توازن مصلحي شامل لتوجهات السياسة الخارجية العراقية، دون الاقتصار على التوجه اتجاه طرف واحد أو طرفين والاعتماد عليه بصورة كبيرة. يحتاج تكوين شبكة علاقات متوازنة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والاستراتيجي مع العراق بشكلٍ لا يسمح له بأن يكون هذا البلد مكاناً للصراع بقدر ما يجب أن يكون مكاناً للتنافس الاقتصادي على سبيل المثال لاستحصال استثمارات الطاقة

والإعمار من تعزيز التعاون الشامل في مُختلف القطاعات.

تأسيساً على ما تم ذكره، فإن تبني تلك المرتكزات واعتمادها كأسُس ومُنطلقات في السياسة الخارجية العراقية يسهم في تبلور رؤية جديدة ونمط فاعل في علاقات العراق الخارجية. ويؤدي بالوقت ذاتهُ إلى تحديد الأولويات ومعرفة طبيعة التحديات التي تواجهها البيئة الإقليمية ومكانة العراق فيها وانطلاقهُ منها إلى البيئة الخارجية. ويتمثل ذلك بتبني استراتيجية شاملة في السياسة الخارجية مبنية بالدرجة الأساس على توزيع تفاعُلات العراق مع القوى الإقليمية والدولية. وعدم ارتهانها مع قوى عالمية واحدةً متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، عبر تبني منطق الشراكات الاستراتيجية مع القوى الفاعلة في النظام الدولي، مما يجعل العراق بمعزل عن الضغوط الأمريكية لاسيما في قضايا منطقة الشرق الأَوسط.

يمكن للعراق أن يتجه لتحقيق شراكات استراتيجية مع عدة قوى الفاعلة في المنطقة والعالم، ويجب ألا تتحد سياستهُ بالولايات المتحدة فحسب، لاسيما في ضوء الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق كونه قوة نفطية عالمية. ويمكن تحقيق تلك الشراكات مع روسيا والقوى الأوروبية الكبرى إلى جانب القوى الآسيوية المتمثلة بتركيا وإيران ودول الخليج العربي، لما تمثلهُ مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات من أهمية في تفاعلات هذه القوى في السياسة الدولية المعاصرة. وفي إطار تبني شراكة استراتيجية مع القوى الفاعلة في النظام الدولي فإن الذخر العراقي يتمثل بإمكانات العراق من الطاقة لاسيما من النفط التي تجعل من العراق يتمتع بإمكانات كبيرة من الطاقة، تُساهم في بلورة رؤية استراتيجية جديدة في علاقات العراق الخارجية، من خلال فتح أبواب الاستثمار أمام القوى الفاعلة في النظام الدولي وصولاً إلى انجاز الشراكات الاستراتيجية معها. وعليه يمكن القول، إن نجاح السياسة الخارجية العراقية في تبنية رؤية استراتيجية جديدة تنطلق بالدرجة الأساس من اتباع مجموعة سياسات فاعلة في البيئتين الإقليمية والدولية. وفي مقدمتها تجنب الارتباط بسياسات المحاور الإقليمية وتصفير المشكلات مع الدول المجاورة والإقليمية. وتبني رؤية واقعية لطبيعة توزيع مراكز القوى الدولية، عبر الحفاظ على التحالُف الأمني مع الولايات المتحدة باعتبارها أكبر قوة أمنية وعسكرية في العالم، إلى جانب تبني شراكات استراتيجية مُتعددة في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات مع القوى الفاعلة في النظام الدولي مثل روسيا والقوى الأوربية الكُبرى، إلى جانب القوى الفاعلة الآسيوية، والتعاون الثُنائي والمتعدد الأطراف في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والرياضية وغيرها.

❖ ينبغي على العراق صياغة برنامج عمل وطني يعيد للعراق مكانته وهيبته، ويقوم بتأسيس علاقات متكافئة مع دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. إذ يعتبر وجود عراق قوي في مصلحة الجميع، بينما يمكن أن يكون العراق الضعيف مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم. يجب أن تكون هذه الجهود جزءاً من إطار استراتيجية الأمن الوطني العراقي، والتي ينبغي أن تشارك فيها جميع الجهات المعنية بهذا الموضوع.

❖ يجب اتباع استراتيجية للعلاقات متعددة الأطراف من خلال تعزيز فعالية ودور العراق في الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة، ورفعها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. كما ينبغي دعم أولويات العراق الداخلية في مجالات تحقيق التنمية المستدامة. يتعين أيضاً رفع مكانة ودور العراق في جامعة الدول العربية، وتفعيل وتطوير آليات العمل العربي المشترك في الجامعة، بما يتناسب مع التحديات والقضايا الراهنة في المنطقة.

❖ الحرص على اتباع دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي، والوقوف بمسافة واحدة من جميع أطراف النزاعات الإقليمية، وذلك ضمن حدود المسار الأخلاقي والقانوني لنهج السياسة الخارجية

❖ يجب على صانع القرار في العراق تبني خطط استراتيجية تهدف إلى مواكبة المتغيرات الدولية وتطوير المجتمع، واستعادة مكانة بلدنا في البيئة الخارجية. يتعين صياغة الاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية بدقة ومرونة، مستندة إلى أهداف واضحة والاهتمام بالقضايا الأكثر أهمية ومعالجتها في ضوء رؤية استشرافية، مع توظيف كافة الإمكانيات والموارد والطاقات العراقية وتعبئتها للتصدي للتحديات المتوقعة. ينبغي التمييز بين التحديات التي تحتاج إلى حلول والتهديدات التي تحتاج إلى مواجهة.

❖ ينبغي تبني سياسة وحدة الموقف على مُختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وعدم تشتُّت الآراء أو التوجهات، بين الحكومة بصفتها تُمثل الجهاز التنفيذي وبين القوى السياسية والبرلمانية. يتطلب ذلك عدم تشتيت الآراء والتوجهات بين الحكومة والقوى السياسية والبرلمانية، وذلك لضمان بناء سياسة خارجية متوازنة وغير متقاطعة في بيئتها الإقليمية والدولية. يجب تحديد أَولويات السياسة الخارجية والاتفاق عليها بين جميع القوى، وتبنيها كمُنطلق لاستراتيجيةٌ عراقيةٌ ثابتةٌ يتفق عليها جميع الأطراف السياسية العراقية. ينبغي أن تُضع هذه الاستراتيجية المصالح العُليا للدولة في

أعلى أَولوياتها، وعلى رأسها السيادة الوطنية. انطلاقاً من مبدأَ السيادة وترسيخهُ، وعدم قبول تدخل أي طرف خارجي في الشأَن الداخلي هو الأَساس في نجاح الدولة وقوتها.

❖ مطالبة وزارة الخارجية العراقية بتبني الدبلوماسية الافتراضية والرقمية، والتصدي للتحديات التي يفرضها الأمن السيبراني وفجوة التطور التكنولوجي. كما يجب بناء قسم للدبلوماسية الرقمية في الوزارة لتفعيل الأداء الدبلوماسي الرقمي وترويج للثقافة الرقمية للكوادر الدبلوماسية. وينصح ببناء تطبيق في الوزارة يُعزز أواصر التواصل الاستراتيجي مع المجتمع الدولي، مع التركيز على تقليص عدد السفارات العراقية في العالم لتحقيق عوائد مالية تُساعد على مُجابهة إِشكاليات البلد المالية.

❖ مُطالبة وزارة الخارجية الارتقاء بالدور الدبلوماسي العراقي من أجل المساهمة الفعالة في عملية النهوض والبناء وسط تحديات داخلية وخارجية كبيرة تحتاج إلى تكاتف كُل الجهود الخيرة لاستعادة دور العراق المتميز في المنطقة ويتمتع بعلاقات طيبة مع كافة جيرانهُ ودول العالم.

❖ مُطالبة الحكومة ووزارة الخارجية العراقية استثمار وجود العراق في المنظمات الدولية والعربية المتخصصة للعمل على تفعيل دبلوماسية الاسترداد للآثار العراقية، حيثُ استطاع العراق النجاح في استرداد آلاف القطع الأثرية والمخطوطات عبر تفعيل دبلوماسيته.

❖ مُطالبة صانع القرار العراقي بتعزيز دور العراق في حركة عدم الانحياز، ومجموعة77 والصين، على نحوٍ يضمن توثيق العلاقات مع الدول الأعضاء في الحركة، ومجموعة77، من أجل استثمار الكتلة التصويتية للمنظمتين في الأمم المتحدة، بما يُعزز سُبل العمل الجماعي المتعدد الأطراف ويدعم مصالح العِراق في المنظمات الدولية والإقليمية.

❖ مطالبة الحكومة العراقية باستحداث مركز جديد مُتخصص في التنسيق وتنفيذ الاتفاقات والأولويات المشتركة في مجال مكافحة الإِرهاب، يكون مقرهُ العراق، مع تقديم الدعم المالي، واللوجستي لذلك، مع أَهمية أَن تلعب وزارة الخارجية العراقية دوراً كبيراً في الخطاب الخارجي لمكافحة الإِرهاب.

❖ مُطالبة وزارة الخارجية العراقية بتفعيل وتطوير آليات العمل المشتركة في منظمة المؤتمر الاسلامي، بما يُعزز التفاهُم والتعاون والاستقرار بين الدول الإِسلامية، بما يضمن تعزيز حضور

وفاعلية العراق في مُنظمة التعاون الإسلامي.

❖ تبني استراتيجية لتطوير العلاقة والتعاون مع الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا والمانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية والصين واليابان، بما يُعزز المصالح المشتركة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

❖ تعزيز التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية المتناغمة بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي (تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة)؛ لتوفير أساس للتعاون التشريعي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والثقافي، عبر تعزيز اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق المبرمة في2012.

❖ البحث عن أسواق جديدة للمنتجات المحلية وتشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية على الاستثمار في العِراق.

❖ توثيق العلاقات مع الدول الأفريقية القريبة جُغرافياً من العراق لاسيما مع دول شرقي أفريقيا، وفتح مراكز أفريقية في العراق، فضلاً عن إقامة معارض تجارية عراقية أفريقية، وانشاء لجان تختص بتوثيق العلاقات بين العراق والدول الأفريقية.

❖ إقامة تعاون عراقي مع دول الآسيان لأهميتهُ في الوقت الراهن وتحديداً مع الدول المسلمة منها، فقد تسعى الآسيان إلى تعزيز حضورها في القطاعات الإنتاجية للنفط في العراق، ولاسيما أن سياسة الآسيان تجاه العراق تخضع لسياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية.

خاتمة

على الرغم من أَن العراق ما زال خاضعاً للمؤثرات الخارجية، إلا أن متابعة الملف الخارجي للعراق، تشير إلى أن حدود الاستقلالية التي تتمتع بها السياسة الخارجية العراقية لا تزال ضيقة، فمُجمل المشاريع الإقليمية والتفاعلات الدولية التي قام بها العراق عام2022، كانت مبنية بالأساس على ردود الأفعال. حتى في حالة مُمارسة الفعل تواجه الحكومة ضغوطاً داخلية حادة من الكتل والتحالفات السياسية، وهو مؤشر مهم لفهم الطبيعة التي تدار بها السياسة الخارجية العراقية بعد عام2003، يمكن أن يؤسس تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني أواخر العام2022 لقاعدة مهمة للعمل الخارجي العراقي، لتحقيق تحولات مهمة على الصعيد الخارجي في العام2023.

لا يمكن لدولةٌ مثل العراق بحكم علاقاتها وارتباطاتها، الاعتماد على سياسة أو مبدأ الانكفاء على الذات وكل دول العالم تقريباً تحتاج إلى بعضها البعض سياسياً أَو اقتصادياً أو أمنياً، إن العلاقات الدولية أَصبحت تكامُلية، وتنتهج الاعتماد المتبادل بشكلٍ كبير والتفاعُل الاقليمي والدولي، وفي الوقت ذاتهُ، لا تعتمد جميع الدول المحاور والتكتُلات، لأنها ستكون في موقع الضعف والاحتياج لمحور معين مقابل العدائية لمحور آخر وتقاطع استراتيجي معهُ، وهذا الأمر يصعب في العراق بسبب تعدُد واقعهُ السياسي والاجتماعي. فضلاً عن سعيهُ إلى التوازن في تعاطيه مع دول العالم وطبيعة وضعهُ الاقليمي المتداخل اجتماعياً مع وضعهُ الداخلي، والذي يُحتم عليه عدم انتهاج محور على حساب محور آخر، لذلك تبقى استراتيجية التوازن والتكافؤ في التعاطي الدولي هي الأنسب لدولتنا في سياستها الخارجية، بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، والحيلولة دون التدخل في شؤونهُ الداخلية.

تجارب الحكومات العراقية السابقة ولغاية الآن تؤشر عدم قدرة رؤسائها على التعامُل الحقيقي مع الإمكانيات والتوجهات والطموحات الوطنية والخارجية. لذا يحاول السوداني التحرُك باتجاهات (عربية وغربية). ومن ضمن استنتاجات المقال البحثي:

- يتمتع العراق بموقع استراتيجي يعطيه الكثير من الامتيازات، فهو يعد مركزاً للتجارة والاقتصاد والطاقة، وبالإمكان ربطه ضمن كُل مشاريع النقل المرتبطة به وبالمنطقة خاصةً على صعيد

النفط.

- بعد مجيء حكومة السوداني، اتخذت استراتيجية جديدة في العلاقات الخارجية تعتمد على التوازن في تلك العلاقات بين الشرق والغرب لِما فيه مصلحة العراق قد يؤدي الانحياز إلى الشرق وابتعاده عن الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مشاكل كبيرة للحكومة الحالية.

- تعتمد حكومة السوداني دبلوماسية العلاقات المنتجة، فإذا كانت هناك مخاطر من الانخراط مع الصين التي لم تتقدم باتجاه العِراق ولو خطوة، فإن بالإمكان تطوير علاقات واتفاقات استراتيجية مع الغرب.

- هُناك رغبة عراقية جادة وكبيرة في مواصلة الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى الاداء وإرساء مبادئ الحُكم الرشيد، بعد توقيع الاتفاق التنفيذي لمنحة الأهداف الإنمائية المقدمة للعراق لدعم الجهود التنموية. وقد تكون حكومة الرئيس السوداني لم تظهر سياسة تحدي علنية ضد الإدارة الأمريكية، لكنها وفقاً لمصادر مُطلعة، تواجه بصلابة الكثير من الضغوط والتدخلات الأمريكية، لكنها توازن ذلك بطريقة تتماشى مع ظروف ومُلابسات المرحلة الراهنة وتعقيداتها الاستثنائية

- كما أن الذهاب إلى الشرق والابتعاد عن الغرب، وخاصةً أمريكا، قد يُسبب للحكومة الحالية مشكلات كبيرة. وربما تكون الخطوات الأمريكية الأخيرة، والتي تسببت في انخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع سعر صرف الدولار بالمقابل، هي أكبر دليل على ذلك. يعود ذلك إلى تعسف واشنطن في تسليم الحاجة المالية للعراق من الدولار الموجود في حساب ودائع النفط الخاص به لدى البنك الفيدرالي الأمريكي. وهذا ما يُعيق التحرير الاقتصادي للعراق

- زيارة السوداني الأخيرة إلى فرنسا أدت إلى عقد اتفاقية استراتيجية، وستشكل حتما اختباراً لمدى قدرة فرنسا على أداء أدوار خارج المصلحة الأمريكية، بل وربما منافسة لها، خاصة على الصعيد الاقتصادي.

- قد تكون الحكومة معذورة في ظل ظروف وملابسات المرحلة الراهنة وتعقيداتها الاستثنائية

في اتخاذ قرار إخراج القوات الأمريكية بشكل كامل من العراق، ولكنها قطعاً وبيقين ليست معذورة بإضفاء الشرعية على تواجد هذه القوات.

- إن دور الفاعلين غير الحكوميين، بما يشمل رجال الأعمال، والسياسيين من طوائف مختلفة، وشيوخ العشائر، لديهم تأثير في الدول المجاورة أو ذات الاهتمام الإقليمي أو الدولي أكبر من تأثير الحكومة نفسها، وهذا خطأ. لذا على الحكومة أن تقر استراتيجية ثابتة، وأن تقلل من النشاط الخارجي غير الحكومي، وأن تعزز الدور الحكومي المتمثل في رئيس الحكومة ومجلس الوزراء ووزير الخارجية والسفراء. وبدون هذه الاستراتيجية والتحرك الفعّال، سيميل ميزان الكفة إلى الدول الأخرى في أن تستجذب من داخل العراق بما يتلاءم مع سياساتها. هنا، تخسر الحكومة نفوذها خارج العراق وتعرقل العلاقات.

أَخيراً وليس أَخراً، فإن الضرورة تُحتم الإشارة إلى أن القدرة على بِناء سياسة خارجية متوازنة وغير مُتقاطعة في بيئتها الإقليمية والدولية، تحتاج إلى وحدة الموقف على مُختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وعدم تشتُت الآراء أو التوجهات بين الحكومة بصفتها تُمثل الجهاز التنفيذي وبين القوى السياسية والبرلمانية، ولعل المسأَلة الأساسية والمهمة في هذا المجال هي تحديد أولويات السياسة الخارجية والاتفاق عليها بين جميع القوى وتبنيها كمُنطلق لاستراتيجيةٌ عراقيةٌ ثابتة تؤمن بها كل الأطراف السياسية العراقية، والتي يفترض أَن تضع في أولى أولوياتها المصالح العُليا للدولة، وعلى رأسها السيادة الوطنية. إن الانطلاق من مبدأ السيادة وترسيخهُ، وعدم قبول تدخل أي طرف خارجي في الشأن الداخلي هو الأساس في نجاح الدولة وقوتها.

نأمل أَن يكون للعراق في المرحلة المقبلة علاقات جيدة تضمن مصالحه ومصالح شعبه من خلال الثبات في السياسة الخارجية، التي هي غير مُتحققة حتى الآن.